عدسة المدى

تظاهرة لعدد من مربي الأبقار والجاموس في ساحة الفردوس وسط بغداد أمس، تحذر من انقراض الثروة الحيوانية في البلاد، بسبب غلاء أسعاء الأعلاف، فيما تظهر من خلفهم لافتة تقول "بغداد ألق وزهور".

تصوير.. محمود رؤوف محمود

مجلس النجف يستحدث مركزاً تخصصياً لتأهيل الطلبة

النجف / عامر العكايشي

وافق مجلس محافظة النجف على مقترح استحداث مركز تخصصي للمراحل الدراسية الابتدائية والمتوسطة والإعدادية يعد الأول من نوعه في العراق، فيما اتهم الحكومة الاتحادية بعدم الإيفاء بوعودها بشأن تطبيق ناظم التغذية المدرسية. وأوضح مدير المركز الإعلامي في المجلس محمد الخزاعي لـ"المدى"، أن مجلس المحافظة صوت على استحداث مركز تخصصي لنيل شهادات الدراسة الابتدائية والمتوسطة والإعدادية في أول تجربة من نوعها في العراق. وبين أن المقترح تقدم به عضو مجلس المحافظة الدكتور نزار النفاخ من أجل رفع المستوى العلمي للطلبة بعد فشلهم في الامتحانات التمهيدية والوزارية للدارسة الخارجية، مشيرا إلى أن مجلس المحافظة قرر بالإجماع تكليف النفاخ بتطوير دراسته عن هذا المركز بغية رفعه إلى وزارة التربية لغرض الموافقة عليه. من جانب آخر، أكد رئيس لجنة التربية في مجلس محافظة النجف أن الحكومة الاتحادية لم تف بوعودها التي قطعتها بشأن تطبيق نظام التغذية المدرسية في عموم المحافظات أسوة بدول الجوار. وقال كريم خصاف الحجيمي لـ"المدى": أن اللجنة طالبت وزارة التربية بعدة كتب رسمية لتفعيل وتطبيق التغذية المدرسية في مدارس المحافظة، وتخصيص مبالغ ضمن الموازنة الاتحادية لهذا الغرض، "ولكن للأسف لم يطبق أي من ذلك حتى الآن".

كلاهما أكدتا امتلاك وثائق تثبت عائدية القضاء لهما

كربلاء: النخيب لنا وفق المادة ١٤٠ والأنبار تقول "لن نساوم على أراضينا"

بغداد / دعاء آزاد

تراشق إعلامي مستمر بين محافظتي كربلاء والانبار، بسبب الخلاف على عائدية قضاء النخيب الغني بالموارد الطبيعية، خلاف تصاعد وتيرته بعد المجزرة الأخيرة التي راح ضحيتها ٢٢ رجلا كانوا قادمين من سوريا، أعلن فيما بعد تنظيم القاعدة الإرهابي مسؤوليته عنها.

المحافظتان تؤكدان امتلاكهما وثائق تبين عائدية النخيب لها، لكن الفصل سيكون أمام السلطة القضائية بحسب خبراء قانونيين، قالوا: أن القانون النافذ هو الذي سيحكم في الأمر.

عضو مجلس محافظة الانبار مزهر الملا، قال في اتصال هاتفي مع "المدى": أن محافظة الأنبار تمتلك وثائق وخرائط تعود إلى العهد العثماني، وكذلك المرسوم الجمهوري الصادر عام ١٩٥٨ والذي يثبت أن النخيب تابعة إلى لواء الدليم سابقا محافظة الأنبار حاليا.

وأوضح "بعد أن تأسست المحافظات في سبعينات القرن الماضي كان قضاء النخيب تابعا أيضا إلى الأنبار، لكن في العام ١٩٧٧ أنضم النخيب إلى محافظة كربلاء لمدة سنة وشهرين وأعيد بعدها إلى الأنبار واستمر تابعا لها إداريا وماليا لغاية الوقت الحالي". وأضاف الملا "لا أعتقد أن لدى محافظة كربلاء أي وثائق قانونية أو فنية تثبت عائدية قضاء النخيب لها"، مستدركا "اننا لم نتفاوض مع كربلاء لأن المنطقة ليست ضمن المناطق المتنازع عليها لأنها مدينة أنبارية".

من جانبه، فند عضو مجلس محافظة كربلاء طارق الخيكاني ما يقوله المسؤولون المحليون في محافظة الأنبار، بالقول: "لدى كربلاء وثائق وخرائط من العهد العثماني، وأخرى من العهد الجمهوري تؤكد عائدية النخيب إلى محافظة كربلاء".

وأشار في حديثه لـ"المدى" إلى أن النظام المباد اقتطع هذه المنطقة وضمها إلى محافظة الأنبار، مبينا أن "القضية الآن بيد القضاء بحسب المادة ١٤٠، ونحن نثق بالقضاء العراقي وأي حكم يصدر عنه سوف نقبل به".

واختتم الخيكاني حديثه بالقول: أن القضية الآن متوقفة بشكل مؤقت لكي لا تثير أي مشاكل طائفية.

إلى ذلك لفت الخبير القانوني عبد اللطيف الساعدي إلى أن "المحكمة المختصة هي التي ستقرر عائدية قضاء النخيب، وفقا للوثائق وتاريخ تلك الوثائق، وبحسب القانون الأحدث الذي يلغي بطبيعة الحال أية قوانين صادره قبله، وبذلك يتم تحديد عائدية المنطقة الى اي من المحافظتين بحسب آخر قانون".

ويعد قضاء النخيب من الأقضية العراقية الغنية بالثروات غير المستثمرة، ويقع غربي العراق ضمن حدود محافظة الأنبار الإدارية، وتكمن أهمية المنطقة في موقعها الإستراتيجي كونها الطريق المؤدي لعبور الحجاج إلى السعودية، وكذلك هي مركز للقوافل المتوجهة من العراق إلى سوريا والأردن وبالعكس، وهي بمثابة منطقة استراحة للمسافرين، وقد يكون هذا السبب الرئيس في الصراع الحاصل بين المحافظتين بحسب آراء خبراء.

السطور الأخيرة

■ سلام خياط

وشهد شاهد من أهلها

مسن وأشيب، سيحتفل بعيد ميلاده التاسع والثمانين مطلع الربيع، لم تدركه أمراض الشيخوخة بينما أدركت من هو أصغر منه بعقود. رجل طحنته التجارب فعجن نتائجها وترك عجينها يختمر لدرجة الفساد، رسم سياسات دول، وخطط لملامح مراحل سياسية قادمة تتأجج جذوتها كلما خمدت في تنانيرها النيران.. وزير يقابل ملوكا ورؤساء وأمراء ومشايخ، فيتحدث إليهم من عل، أو يناقشهم مناقشة الند للند. إنه وزير خارجية أميركا الأسبق: الثعلب هنري كيسنجر، الذي سجل له التاريخ مقولته الشهيرة، والتي نسيها البعض أو تناساها او تجاهلها، والتي تظل – رغم ذلك – المهماز الذي يسم السياسات المستقبلية بوشم لا يُمحى ما دام في الأقلام مداد وفي العيون دموع. العزيز هنري – كما كان يحلو للراحل السادات أن يناديه – كشف عن مفاجآت وأسرار حول الشرق (الجديد) لو نطق بها رئيس دولة أو محلل سياسي أو صحفي مغمور لاتهموه بالهرطقة أو العمالة أو بخبال نظرية المؤامرة،

حديث هنري كيسنجر الذي أدلى به لصحيفة (ديلي سكيب) التي تصدر في نيويورك، خطير، كشف فيه بالعربي الفصيح، وبكل لغات أهل الأرض، عن متغيرات جذرية ستكون ساحتها منطقة الشرق الأوسط تحديدا، وإن ما يجري حاليا هو تمهيد لحرب عالمية ثالثة، وإن الدوائر الإستراتيجية الأميركية طلبت من (المعنيين) احتلال سبع دول شرق أوسطية ' والاستحواذ على مواردها الطبيعية،فالاستحواذ على البترول هو السبيل الأمثل للسيطرة على الدول، ومن ثم، فالسيطرة على الغذاء هو الحل الأمثل لإخضاع الشعوب، وعندها سيغدو نصف الشرق الأوسط –(إسرائيليا) – خاضعا لإسرائيل، ومن ركام تلك الحرب سيتم بناء قوة واحدة عظمى، هي: الحكومة العالمية التي ستبسط نفوذها على دول العالم كافة، ومن لا يسمع وقع الطبول التي يتعالى قرعها الآن، فهو مصاب بالصمم.

فيا نحن(الشعوب المستلبة الإرادة، المبتلاة بالعقم الفكري، المتجلببة بالفقر والجهل والمرض)، موتوا غيظا او كمدا، لا فرق، تجمدوا من قارس البرد أو تُقلبوا على السفود المتلظية، لا فرق. ارتعبوا هلعا من هول مشهد نجيع الدمع والدم، فالشتاء العربي قادم بكل عواصفه ورعوده، الشتاء قادم بعد ربيع واعد وصيف لاهب وخريف تعرّت فيه النوايا حتى بدت سوءاتها، ومن أصابه الصمم عما يقال، فليتذكر مقولة العزيز هنري الذي عممها في زياراته المكوكية، قبل ربع قرن: العرب؟ يملكون البترول؟! هراء. إنهم بالصدفة يسكنون حول منابعه، صدق العزيز هنري وكذب الساسة المنجمون.

البعض اتهم دولاً مجاورة بالوقوف وراءها

العملات المزورة فخ ضحاياه المواطن والصيارفة والاقتصاد الوطني

بغداد / المدى

يكاد قلب المواطن رياض خليفة يحترق وهو يصف كيف تعرض للنصب مرتين من قبل مكاتب الصيرفة التي صرفت له نحو نصف مبلغ حوالته دولارات مزورة، وكيف أنه حين لجأ لاستلام حوالة أخرى بالعملة العراقية وقع في المطب نفسه.

ويقول خليفة، ٤٠ سنة، من أهالي محافظة كربلاء، الذي يتلقى من وقت لآخر مبلغا من المال من شقيقه الذي يعيش خارج العراق، لـ"السومرية نيوز": "بالنسبة لي أنا وقعت ضحية النصب مرتين".

ويوضح أن أحد مكاتب الصيرفة دفع له مبلغ الحوالة وقدره ٥٠٠ دولار، وتبين لاحقا أن ٢٠٠ دولار منها مزورة، مضيفا "ومع هذا رفض مكتب الصيرفة تعويضي عن المبلغ المزور".

ويتابع خليفة "كانت هذه هي المرة الأولى التي أقع فيها ضحية ترويج العملة المزورة، ولهذا قررت أن أستلم المبلغ المحول من شقيقي بالعملة المحلية، وكانت المفاجأة لاحقا أن هذه العملة لم تكن بمنأى عن التزوير هي أيضا"، مؤكدا أنه ما زال يحتفظ بعملتين مزورتين من فئة ١٠ آلاف دينار.

وكانت محافظات عدة بينها كربلاء والنجف وبابل والسليمانية وبغداد، شهدت خلال الأشهر الأخيرة ضبط مبالغ من عملات مزورة، كما اعتقلت السلطات المحلية في هذه المحافظات عدة عصابات متخصصة بتزوير وترويج العملة المزورة والتحايل على المواطنين، فيما كشف بعض التقارير الصحفية عن وجود مطابع متخصصة بتزوير العملة في عدد من مناطق بغداد، تقوم بتزوير عملات عدة بينها الدينار العراقي والدولار الأميركي.

وحذرت السلطات المالية في العراق أصحاب مكاتب الصيرفة من استغلال مكاتبهم في عمليات غير مشروعة مثل ترويج العملة المزورة، أو الضلوع في عمليات لغسيل الأموال الذي تشير تقارير محلية وأخرى دولية إلى أنها تجري على نطاق واسع في العراق.

مراقبة مكاتب الصيرفة

وفي هذا الصدد تؤكد اللجنة الاقتصادية بمجلس محافظة كربلاء أنها وضعت آلية جديدة لتنظيم عمل مكاتب الصيرفة تتضمن إقرار عقوبات بحق المكاتب التي تثبت مخالفتها، بعد تزايد المخاوف من قيام هذه المكاتب بنشاط مالي غير مشروع.

ويحذر رئيس اللجنة طارق الخيكاني، أ صحا ب مكاتب الصيرفة من الضلوع بعمليات تجارية غير مشروعة "مثل ترويج عملات محلية أو أجنبية مزورة، أو القيام بعمليات غسيل الأموال".

ويقول في حديث لـ"السومرية نيوز": "لقد رصدنا في عدد من المحافظات نشاطا ملحوظا لعصابات تقوم بتزوير العملة، ونخشى أن تكون مكاتب الصيرفة العشوائية بكربلاء واجهة لترويج هذا النوع من العملات".

وبين أن هذه المكاتب لا تخضع لرقابة دقيقة، بسبب كثرتها وقيام العشرات من الأشخاص بافتتاح مكاتب صيرفة بشكل كيفي ومن دون الرجوع إلى الضوابط المرعية بهذا الشأن.

ويقر الخيكاني بـ"صعوبة مراقبة جميع مكاتب الصيرفة"، لافتا إلى ان "هذه المكاتب تعمل طوال ساعات النهار، ولا يمكن للسلطات المحلية أن تضع رقيبا في كل مكتب منها".

وكشف عن مساع لدى الحكومة المحلية لوضع آلية لتنظيم منح الإجازات الخاصة بمزاولة مهنة الصيرفة بهدف الحد من النشاطات المشبوهة، موضحا أن إجازات فتح مكاتب الصيرفة كانت تتم في السابق من خلال المصارف الحكومية.

وتابع الخيكاني بالقول: "إننا نسعى وفقا للآلية الجديدة إلى حصر منح الإجازات بيد الحكومة المحلية أو أن تكون طرفا أساسيا في منح هذه الإجازات"، مشيرا إلى أن لجنته تلقت شكاوى من مواطنين وقعوا ضحية لنصب واحتيال عدد من مكاتب الصيرفة عبر قيامها بتمرير عملات مزورة أو تالفة.

وتشير السلطات المحلية في محافظة بابل المجاورة لكربلاء إلى أنها اعتقلت في الشهر الماضي عصابة مكونة من سبعة أشخاص متخصصة بتزوير العملات الأجنبية، بينما كان أفرادها يقومون بعملية ترويج للعملة المزورة، وضبط بحوزتهم ٦٠ ألف دولار أمريكي مزور.

التزوير

ولا يبدو أن الزبون وحده ضحية التزوير في كربلاء أو غيرها من المدن العراقية، إذ يؤكد بعض الصرافين أنهم ملتزمون بالإجازات الرسمية في عملهم، ويلفتون إلى أنهم كانوا على مدى سنين عملهم ضحية للنصب عن طريق تزوير العملة المحلية أو الاجنبية على حد سواء.

ويقلل حبيب إبراهيم شادي، صاحب أحد مكاتب الصيرفة في سوق البورصة، وسط كربلاء، من مخاوف اللجنة الاقتصادية، إذ يقول لـ"السومرية نيوز": "حصلنا على إجازة لفتح مكتب الصيرفة من البنك المركزي، وبموافقة مكتب الأمن الوطني في المحافظة".

وأضاف أن "البنك المركزي لا يمنح الإجازة إلا بعد التوثق من الأشخاص المتقدمين بالطلب، ويشترط فتحهم حسابا لديه بمبلغ لا يقل عن ٥٠ ألف دولار".

ولا يستبعد شادي قيام بعض الأشخاص بفتح مكاتب صيرفة غير مجازة، في المناطق البعيدة نسبيا عن مركز المدينة، لافتا إلى أن "أسواق الأحياء الشعبية لا تخضع لمراقبة الجهات المختصة كما الأسواق في وسط المدينة".

وكشف بهذا الصدد أن "بعض الأشخاص يفتحون مكاتب لبيع بطاقات الموبايل ويجعلون منها واجهات لتصريف وتحويل الدولار والعملات الأخرى".

ويقول صراف آخر يدعى رعد عبد الامير إسماعيل إن "الصراف هو المتضرر الأكبر من العملات المزورة"، مبينا "إنه يخسر سمعته في السوق، ويفقد زبائنه، ويضطر لتعويضهم عن العملات المزورة في حال اكتشفوها قبل خروجهم من مكتبه".

ويلفت إسماعيل في حديث لـ"السومرية نيوز" إلى أن "أصحاب مكاتب الصيرفة قد يخدعون مثل غيرهم، وتمرر عليهم عملات مزورة من آخرين لأننا نشتري ونبيع العملات ووقوعنا ضحية التزوير أمر وارد".

ويشير إلى أن أصحاب مكاتب الصيرفة قاموا بشراء أجهزة حديثة لكشف العملات المزورة، وأصبحت التحايل على أصحاب المكاتب وتمرير عملات مزورة أصعب من السابق.

إلا أنه يستدرك بالقول: إن العلاقات الشخصية قد تكون سببا في تمرير بعض هذه المبالغ، حين يكون هناك شخص معروف لدى المكتب، ولا تخضع نقوده التي يتعامل بها معه للتدقيق كالآخرين وربما يكون جزء من هذه النقود مزور.

إيران متهمة بالتزوير

وبالنسبة لبعض السياسيين العراقيين فإن عمليات تزوير العملات وغسيل الأموال أوسع من أن يكون خلفها صراف أو عصابة ما، ويؤكدون أن دول مجاورة مثل إيران تقف وراء عمليات تزوير عملة واسعة النطاق في العراق لسحب أكبر كمية ممكنة من العملة الصعبة منه إلى خزينتها بسبب العقوبات الدولية المفروضة عليها والتي طالت قطاعيها المالي والنفطي. ويقول عضو القائمة العراقية طه اللهيبي إن "إيران وبمساعدة عملائها في العراق قامت بإدخال عملة عراقية مزورة عبر أراضيها والأراضي السورية لإغراق السوق العراقية بهدف شراء العملة الصعبة، بعد وضوح نتائج العقوبات الدولية على إيران".

ويشدد اللهيبي – بحسب ما ذكرت "السومرية نيوز" – على أن "صمت الحكومة العراقية المطبق على هذا الأمر سيضعها في قفص الاتهام بالتواطؤ مع إيران"، محذرا من أن "استمرار إغراق البلاد بالعملة المزورة سيؤدي إلى أضرار كبيرة بالاقتصاد العراقي".

ويؤكد هذا الرأي أحد أصحاب محال الصيرفة في منطقة العرصات وسط بغداد احمد مكي، ويقول: ان "العملة المزورة أكثرها من فئة عشرة آلاف دينار عراقي ويتم تهريبها عبر إقليم كردستان العراق من الحدود الإيرانية". ويوضح مكي في حديث لـ"السومرية نيوز" ان "فئة العشرة آلاف دينار المزورة تشبه إلى حد كبير العملة الاصلية وبنسبة ٩٠٪"، مبينا أن "المهربين من إيران يشترون الدفتر أي الـ١٠ آلاف دولار بمبلغ ٢٠ مليون دينار عراقي، أي أن المئة دولار بمئتي ألف دينار من فئة العشرة آلاف".

ويلفت مكي إلى أن هناك معلومات وصلت له تفيد بأن "أحد مهربي العملة المزورة نصب مؤخرا على عدد من التجار بعد أن تسلم منهم مبلغ ٥٠٠ مليون دولار ثم هرب من دون أن يسلم لهم المبالغ المزورة"، مبينا أن الهدف من عملية بيع العملة المزورة "هو ضخ العملة الصعبة إلى إيران".

البنك المركزي

من جانبه يؤكد البنك المركزي العراقي، ان نسبة العملات العراقية المزورة طبيعية قياسا بباقي الدول، حيث إن هذه النسبة يمكن معرفتها من خلال ودائع المصارف لديه، وهي تدخل السوق من ثلاثة مصادر أحدها خارجية. وقد صرح نائب محافظ البنك المركزي مظهر محمد صالح في حديث لـ"السومرية نيوز"، في التاسع والعشرين من شهر كانون الثاني الماضي إن "هناك عملات محلية مزورة موجودة في السوق العراقية ولكن بنسبة بسيطة جدا، وضمن المعدل الطبيعي الذي تتأثر به جميع الدول"، مبينا أن "هذه النسبة يمكن معرفتها من خلال ودائع المصارف لدى البنك المركزي".

ويضيف أن "المصرف يتحمل مسؤولية ودائعه عندما تتضمن عملات مزورة، حيث تفرض عليه غرامة مالية إضافة إلى دفعه كلفة تلك العملات"، داعيا المصارف إلى أن "تكون الواجهة بتدقيق عملاتها، وعدم الاعتماد على البنك المركزي".

ويعتبر صالح تزوير العملات من الجرائم الاقتصادية الكبرى، مشيرا إلى أن تلك العملات تدخل السوق العراقية من ثلاث مصادر، كالتجار لغرض الربح غير المشروع وهذا يدخل بتهمة غسيل الأموال، أو من الهواة، بالإضافة إلى قيام بعض الدول بذلك وهذا ما يسمى بالحرب المخابراتية. وكان الخبير الأول في البنك المركزي العراقي مظهر محمد صالح، أكد في تصريحات سابقة لوسائل الإعلام بأن العام ٢٠١١ شهد إلقاء القبض على حوالي ١٣٠٠ شخص، قاموا بتزوير عملات نقدية محلية وأجنبية. وراج في تسعينات القرن الماضي انتشار العملات المزورة في العراق عقب فرض العقوبات الاقتصادية على البلاد وغزو النظام المباد للكويت، وأدى إقدام العراق على طبع عملته داخل البلاد إلى ارتفاع مؤشرات التضخم إلى حدود غير مسبوقة، فضلا عن تزايد حالات تزوير العملة آنذاك بسبب افتقارها إلى المواصفات العالمية الرصينة في الطبع. وأتاحت الأحداث التي مرت بها البلاد بعد العام ٢٠٠٣، الفرصة للعديد من العابثين باقتصاده لتزوير العملات والوثائق الرسمية وسط أجواء تسودها الفوضى الإدارية وعدم الرقابة، وصدر بعد العام ٢٠٠٣ دينار عراقي جديد صنع في مطابع ديلارو في بريطانيا بمواصفات متطورة يصعب تزويره استبدل بالدينار المطبوع محلياً، كما استبدل الدينار العراقي المطبوع في سويسرا والذي كان متداولا في إقليم كردستان بعد عام ١٩٩١ بما يعادل ١٥٠ ديناراً حديثاً.